منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط
World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean
Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة السبعون
البند 2 (ك) من جدول الأعمال المؤقت

EM/RC70/INF.DOC.10
ش م/ل إ 70/وثيقة إعلامية 10
آب/اغسطس 2023

تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار تعزيز خدمات المختبرات الصحية، 2016-2023

مقدمة

1. تُواصِل المختبرات الاضطلاع بدور حاسم في جميع برامج مكافحة الأمراض والوقاية منها عن طريق توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لاستخدامها في التدبير العلاجي للمرضى وترصُّد الأمراض. وتكتسي القدرة على التشخيص المختبري أهمية حيوية في بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وإلى جانب صحة الأفراد وعافيتهم، ترتكز على النتائج المختبرية القراراتُ الحاسمة في مجال الصحة العامة والمتعلقة بالأمن الصحي، والتنمية الوطنية، والوفاء بالالتزامات الدولية، مثل تلك الواردة في اللوائح الصحية الدولية لعام 2005. ومع ذلك تعاني نُظُم المختبرات وخدماتها عادة من الإهمال في البيئات الشحيحة الموارد.

2. وحتى يتسنى تعزيز نُظُم المختبرات الوطنية في البلدان الشحيحة الموارد على نحو مستدام، يلزم وضع خطط وسياسات استراتيجية للمختبرات الوطنية، وإرساء شَراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان القيادة الفعَّالة والالتزام والتنسيق من جانب الحكومات المُضيفة للمختبرات. ويُعدُّ التخطيط الاستراتيجي للمختبرات وسيلة تتيح للبلدان الشحيحة الموارد تحديد الاتجاه ووضع المعايير، واتخاذ القرارات لتخصيص رأس المال وتوزيع الأشخاص لتحقيق معايير مستدامة لخدمات المختبرات العالية الجودة. وينبغي أن تراعي هذه الخطط الأُطُر السياسية والقانونية والتنظيمية، والهيكل الإداري والتقني للمختبرات، والموارد البشرية واستراتيجيات الاستبقاء، ونُظُم إدارة جودة المختبرات، ونُظُم الرصد والتقييم، وشراء المعدات وصيانتها، وتعزيز البنية الأساسية للمختبرات.

الإطار الاستراتيجي لتعزيز خدمات المختبرات الصحيَّة 2016-2023

3. أقرَّت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، في دورتها الثالثة والستين التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2016، الإطارَ الاستراتيجي الإقليمي لتعزيز خدمات المختبرات الصحية 2016-2020، بموجب القرار ش م/ل إ63/ق-4. وقد مددت الدورة السابعة والستون للَّجنة الإقليمية في عام 2020 المدة الزمنية لتنفيذ الإطار ثلاث سنوات، لتكون 2016-2023 بدلًا من 2016-2020. ويتمثَّل الهدف العام للإطار الاستراتيجي في توجيه عملية تعزيز نُظُم المختبرات الصحية الوطنية المستدامة، للنهوض بالخدمات السريرية وخدمات الصحة العامة على نحو شامل، من أجل تحسين التأهُّب لترصُّد الأمراض التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، وقضايا الأمن الصحي، وغير ذلك من الطوارئ المحتملة التي تثير قلقًا صحيًّا عامًّا، والاستجابة لها. ويُوجِّه الإطار الاستراتيجي عملية تحديد الأولويات، ويعمل كأداة للتنسيق بين السلطات الوطنية والجهات المانحة وشركاء التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويُسهِّل التخطيط وتعبئة الموارد على جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

4. ويتضمن الإطار ستة أهداف استراتيجية مترابطة، تتوخى تحقيق ما يلي: تعزيز قيادة نُظُم المختبرات الوطنية وحوكمتها؛ والنهوض بتنظيم نُظُم المختبرات الوطنية وإدارتها وصولًا إلى ضمان الجودة؛ وتوفير موارد بشرية مستدامة وكافية وتتسم بالكفاءة لتقديم خدمات المختبرات؛ وضمان بيئات مختبرية توفر السلامة والأمن؛ وتعزيز شبكات الإحالة المختبرية الفعَّالة والمصنَّفة والمتكاملة (داخل البلدان وفيما بينها) وتعزيز التنسيق؛ وتشجيع الاستخدام الرشيد والمُسنَد بالبيِّنات للخدمات المختبرية.

5. ومع انتهاء تمديد المدة الزمنية لتنفيذ الإطار في عام 2023، يلزم إجراء تقييم شامل لتنفيذ الإطار، مع إيلاء التركيز على الأهداف الاستراتيجية فيما يتصل بالقضايا الراهنة.

6. وعمومًا فقد أُحرزَ تقدم محدود في تشجيع البلدان على استكمال سياساتها، وما زالت الحاجة قائمة إلى البناء على ما تحقق من تقدم خلال جائحة كوفيد-19.

7. ووضعت المنظمة مصفوفة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الإقليمي تتألف من سجل قياس الأداء الذي يركز على الأهداف الرئيسية الخمسة للإطار. ولم توضع مؤشرات محددة للهدف السادس، الذي يعزز الاستخدام الرشيد والمسند بالبيِّنات للخدمات المختبرية، إذ يعتمد ذلك على تنفيذ الأهداف الخمسة التي خضعت للتقييم. وطُلب من مديري مختبرات وزارة الصحة، من خلال المكاتب القُطرية للمنظمة في بلدانهم، استكمال سجل قياس الأداء وإعادة إرساله بالبريد الإلكتروني. واستجاب 21 بلدًا/ أرضًا لطلب استكمال سجل قياس الأداء. وخضعت البيانات المُتحصَّل عليها للتحليل والتحقق من صحتها في الاجتماع الإقليمي الرابع لمديري المختبرات الذي عُقِدَ في كانون الأول/ ديسمبر 2022. ويرد لاحقًا ملخص لنتائج الاجتماع.

قيادة نُظُم المختبرات الوطنية وحوْكمتها

8. نفذت أربعة بلدان/ أراضٍ (19%) سياساتها المتعلقة بالمختبرات على نحوٍ تامّ، في حين نفذت ثمانية بلدان (38%) سياساتها تنفيذًا جزئيًّا. ونفذت خمسة بلدان (24%) خططًا استراتيجية تنفيذًا كاملًا، في حين انتهت ثمانية بلدان (38%) من وضع خطة استراتيجية، غير أنها لم تشرع في تنفيذها بعد. ووضعت خمسة بلدان (24%) برنامجًا لإعادة ترخيص جميع المختبرات في القطاعين العام والخاص، استنادًا إلى المعايير الوطنية، وأبلغت سبعة بلدان (33%) بأن لديها ميزانية مخصَّصة للمختبرات الوطنية تشمل جميع الوظائف المشتركة بين القطاعات، إلى جانب وضع خطط تشغيلية مُحدَّدة.

الموارد البشرية اللازمة لتقديم الخدمات المختبرية

9. يتوافر لستة بلدان/ أراضٍ (29%) مناهج تدريبية قائمة على الكفاءة وتتماشى مع المعايير الوطنية، في حين توفر سبعة بلدان (33%) موضوعاتٍ تتعلق بإدارة الجودة والسلامة ضمن مناهج التدريب قبل الالتحاق بالعمل في المختبرات، ويوجد لدى سبعة بلدان (33%) برامج للتدريب على إدارة المختبرات قبل الالتحاق بالعمل بها وفي أثنائه. وتمنح أربعةٌ (19%) ترخيصًا للعاملين في المختبرات استنادًا إلى مستوى التعليم والتدريب وتقييم الكفاءة. ويوجد لدى أربعةٍ (19%) خطة توظيف وطنية في شبكة المختبرات تستند إلى التنبؤ بعبء العمل، فضلًا عن شَغل جميع المناصب المتاحة في المختبرات. ونفذ بلدان اثنان (10%) بالكامل استراتيجية لتنمية الموارد البشرية للعاملين في المختبرات.

جودة الخدمات المختبرية

10. يطبق أحد عشر بلدًا/ أرضًا (52%) إجراءات مراقبة الجودة الداخلية الموحدة في جميع أنحاء الشبكة لإجراء الاختبارات كلها. ويتوافر لخمسة بلدان (24%) برنامجٌ للتقييم الخارجي للجودة لجميع الأمراض ذات الأولوية على جميع المستويات، مع تقديم تعقيبات بشأن النتائج والإجراءات اللازمة للتحسين، كما يوجد لدى عشرة بلدان (48%) مختبرات مرجعية تشارك في برنامج دولي للتقييم الخارجي للجودة. ويوجد لدى سبعةٍ (33%) مناصب لمسؤول الجودة في المختبرات شُغلت بالفعل في جميع مختبرات القطاع العام، ونَفذت أربعةٌ (19%) أنشطةً لإدارة الجودة في جميع المختبرات، وطبقت أربعةٌ (19%) معايير إلزامية للمختبرات في مجالي الإشهاد والاعتماد.

شبكات الإحالة المختبرية الفعَّالة والمصنفة إلى مستويات والمتكاملة، وتعزيز التنسيق

11. يوجد لدى سبعة بلدان/ أراضٍ (33%) آلية راسخة للتنسيق المختبري في وزارة الصحة، وتضم الآلية وزارات متعددة إلى جانب القطاع الخاص، في حين تمتلك عشرة بلدان (48%) شبكات من المختبرات لجميع الوظائف، وتضطلع بأدوار محددة بوضوح لكل مستوى، وهناك ثلاثة بلدان فقط (14%) تدمج جميع أنواع المختبرات في شبكات مختبراتها.

السلامة الحيوية والأمن البيولوجي للمختبرات

12. يتوافر لثمانية بلدان/ أراضٍ (38%) دليل مُحدَّث للسلامة البيولوجية في المختبرات في جميع المرافق، وتتوافر كذلك لاثني عشر (57%) معدات السلامة الأساسية لجميع العاملين في المختبرات على جميع المستويات، ويوجد لستةٍ (29%) موظفون معينون لشؤون السلامة في مختبرات القطاعين العام والخاص، وتتوافر لسبعةٍ (33%) كبائنُ للسلامة البيولوجية تقدم لها إحدى الهيئات المُعتمَدة خدماتٍ منتظمةً على جميع المستويات. ولا يتوافر لأي بلد/ أرضٍ نظام منضبط للبنوك البيولوجية على أي مستوى من مستويات نظام المختبرات. وتطبق ثمانية بلدان (38%) سياسة بشأن إدارة النفايات تتفق مع متطلبات السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي المحددة لكل مستوى، ولتسعة بلدان (43%) إمكانية استخدام المحارق التي تستوفي المعايير الوطنية في جميع المختبرات.

التحدِّيات الرئيسية

13. لقد أُحرزَ تقدُّم فيما يتعلق بتعزيز قدرات المختبرات داخل الإقليم، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات هائلة، منها غياب السياسات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي لخدمات المختبرات، وعدم كفاية التمويل، وعدم إمداد العاملين في المختبرات بالتدريب الكافي، وضَعف البنية الأساسية للمختبرات، وتهالك المعدات وعدم كفاية صيانتها، ونقص الكواشف الأساسية والمواد الاستهلاكية، وقصور إدارة المخاطر البيولوجية، والتنفيذ المحدود لضمان الجودة ومراقبتها.

14. وتتفاقم هذه التحديات الجسيمة بفعل غياب رصد أداء الخدمات المختبرية على المستوى الوطني، وعدم إيلاء المختبرات الأولوية والاعتراف الواجبَيْن في النُّظُم الصحية الوطنية.

سُبُل المُضي قُدُمًا

15. ستواصل المنظمة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق استدامة خدمات المختبرات الصحية من خلال تقديم الدعم التقني والتنسيق مع الشركاء. وقد أُحرزَ تقدُّم كبير منذ اعتماد الإطار الإقليمي لتعزيز خدمات المختبرات الصحية في عام 2016، وضخ الاستثمارات في المختبرات للاستجابة لجائحة كوفيد-19.

16. وينبغي أن يركز الإطار المقبل على المجالات التالية:

- تعزيز قيادة المختبرات وحوكمتها، وإعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمختبرات، وإعداد الخطط الاستراتيجية المحسوبة التكاليف. وستعمل المنظمة مع البلدان/ الأراضي والشركاء للدعوة إلى توفير الموارد (المالية والبشرية) للمختبرات من المصادر المحلية والشركاء.
- تنفيذ نُظُم إدارة جودة المختبرات باستخدام النُّهُج القائمة، مثل تعزيز إدارة المختبرات من أجل الحصول على الاعتماد، وتنسيق أنظمة الاعتماد الإقليمية مع الدول الأعضاء.
- تدريب الموارد البشرية العاملة بالمختبرات قبل الالتحاق بالخدمة لضمان توافر الموارد البشرية المؤهلة للمختبرات، بمن في ذلك المهندسون المتخصصون في الطب الحيوي.
- تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات، بما في ذلك وضع وتنفيذ سياسة إدارة النفايات، وتنسيق البنوك البيولوجية للعينات.
- إنشاء نظام متكامل لمختبرات الصحة العامة المعنية بتقديم الخدمات للعديد من الأمراض، مثل فيروس كورونا-سارس-2، وفيروس العوز المناعي البشري، والسل، والتهاب الكبد، والملاريا، والأمراض المنقولة جنسيًّا وغيرها من حالات العدوى، للمساعدة في تحسين توفير التغطية الصحية الشاملة والتأهب للجوائح. وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى التغلب على هذه التحديات تسريع وتيرة تنفيذ السياسات التي تدعم نُظُم اختبارات الكشف عن الأمراض المتعددة وعلاجها، وتحسين شبكة التشخيص، والشراء المجمَّع للاختبارات، والنشر السريع للابتكارات وأفضل الممارسات في جميع برامج الأمراض.

17. ولا يتطلب تقديم نتيجة الاختبار التشخيصي إجراء الاختبار نفسه وحسب، بل يتطلب أيضًا مجموعة من النظم الصحية الداعمة، مثل: البيانات، واللوجستيات الخاصة بالعينات، وضمان الجودة، وصيانة الأدوات، وسلسلة الإمداد، والتدريب. وسيتطلب ذلك تدريب مُنفِّذي الاختبارات والأطباء السريريين بشكل متبادل على استخدام وتفسير المقايسات المتعددة، وحتى يتسنى للأطباء السريريين طلب إجراء الاختبارات بصورة روتينية، وتوفير حزمة متكاملة من الرعاية أثناء المتابعة والعلاج عند الحاجة.